

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تنفيذ المخالف الجاهل لرأي الإمامية الحقة

البارحة قد تسائلنا: هل ينحصر زوال القضاء عن المستبصر على مورد امثال أوامر مذهب فحسب -وفقاً للمشهور- أم أنّ القضاء منعدم أيضاً حتى لو أفسد أوامر مذهب -وفقاً للتحقيق-؟

ونجيب:

1. بأنّ المشهور قد اتّخذ القدر المتيقّن من روایات انعدام القضاء وهو أن يصدر عمله مُصيّباً لمذهب، فلا قضاء أساساً بلا إشكال.

2. بينما لو أخل بمذهبه لتوجّب عليه القضاء وفقاً للمشهور نظراً إلى أنّ هذه الروایات -عدم القضاء- تنصرف إلى من امثال أوامر مذهب صحيحاً فإنه يصدق عليه أنه قد عمل بحيث يعتقد بعدم القضاء حسب مذهب، إلا أنّ السيد الحكيم قد ضرب انصراف المشهور بأنه بدوي ثم حكم إطلاق الروایات لمن أخل بأوامر مذهب، مستدلاً بأنّ تعبير الإمام: كلّ عمل عمله، يكتنف العمل الصحيح والمشوّه، وبالتالي، قد أزال السيد وجوب القضاء على الإطلاق، وإنّ أيضاً قد استقبلنا نظرية السيد الحكيم وفقاً لظاهر الروایات المطلقة بلا إحراز لانصراف المزبور.

3. نعم من فاتته العبادة تماماً فعليه القضاء حتماً بلا خلاف إلا أنّ الجوادر قد احتمل انعدام القضاء وفقاً لتصريحة الماضي، إلا أنه لم يتبيّن هذا المحتمل إذ الرواية قد عبرت: كلّ عمل عمله، فإنّ مفترضها هو وقوع عمل خارجي، فلا تحتوي العبادة الفائتة تماماً، فعليه القضاء وفقاً لظاهر الروایات وفتيا الأصحاب.

4. أما لو امثال المخالف قبل استبصاره وفقاً لرأي الإمامية الحقة، فإنّ المشهور كالمحقق النائيني قد استوجب القضاء ضمن تعليقه على العروة وكتا قد احتاط وجوبياً السيد اليزدي بينما صاحب الجوادر -وفقاً للذكرى والروض و...- لم يستوجب القضاء أساساً كما هو الصواب، وأمامك الآن نصّ عبارته:

ولو فعل المخالف حال خلافه الفعل موافقاً لمذهبنا سواء كان مما يشترط فيه القربة وفرض له صورة يتحقق فيها ذلك، أو لا يشترط كغسل النجاسة ونحوها ثم استبصر سقط عنه الثاني قطعاً، والأول في وجه أيضاً وفاقاً للذكرى والروض، لأولويته (العمل برأي الإمامية) من الفعل على مذهبه (المُزيف) وإطلاق الأدلة، وأنه لم يفقد إلا الإيمان، ولعله كاف في صحة الفعل وإن تأخر في الوجود عنه (بنحو الشرط المتأخر) ولما عرفته في الحج وغير ذلك، لكن و مع ذلك كله فلا نظر فيه مجال، لإمكان المناقشة في جميع ذلك، و من هنا حكي عن جماعة التوقف فيه، فتأمل، فإن تحرير هذه المسائل يحتاج إلى إطناب تام، و لعل الله يوفقنا له في غير المقام.[1]

وقد ساير معه المحقق الهمданى أيضاً قائلاً:

فإن ما دل على مضى أعمالهم بعد الإسلام يدل على في مثل الفرض بالفوبي.[2]

وتنقيحاً أوسع لكلمة "الفوبي" نقول: إن المائذ ما بين الشيعة و العامة - إضافة إلى حرمائهم من نعمة الولاية الإلهية- هو بطلانُ وضوئهم و مانعية التكذف و بدعة التفوه بـ"آمين" و... فرغم تواجد هذه الموانع ضمن عبادتهم إلا أن الإمام قد من على المستبصر وأهدم القضاء بما في ذلك لو امتنع المخالفُ أوامر الإمامية الحقة فبطريرق أولى سيتم موافقة عباداته مع الحكم الواقعي الأصيل.

معارضة السيد الخوئي مع الجوادر والمصباح ونستعرض الان نص عبارة السيد[3]:

وقد حكم المحقق الهمداني (قدس سره) في مثل ذلك بالصحة و عدم الحاجة إلى القضاء، بدعوى أن النصوص شاملة لهذه الصورة بالفوبي و الأولوية القطعية، إذ البناء على الصحة فيما وافق مذهبه مع كونه فاقد الجزء أو الشرط أو مقترباً بالمانع بحسب الواقع و فاقداً لشرط الولاية أيضاً، يستلزم البناء على الصحة فيما لا يكون فاقداً إلا لشرط الولاية بالأولوية.[4]

أقول: قد يفرض المخالف معتقداً لصحة العمل الموافق لمذهبنا كما إذا جاز عنده الأخذ بفتاوي علمائنا و قد اتفق ذلك في عصرنا حيث أفتى شيخ جامع الأزهر بمصر الشيخ محمود شلتوت بجواز الرجوع إلى فتوى كل واحد من علماء المذاهب الإسلامية فاستناداً إلى ذلك قلد المخالف أحد علماء الشيعة و أتى بالعمل موافقاً لرأي العالم المذكور، فلا ينبغي الشك في كونه مشمولاً للنصوص المذكورة.

فإن العمل الذي يأتي به المخالف حينئذ و إن كان على خلاف مذهبة و موافقاً لمذهبنا إلا أنه في نهاية الأمر يرجع إلى ما يوافق مذهبة أيضاً، و لو كان ذلك باعتبار موافقته لفتوى من جوز له الأخذ بقول العلماء من سائر المذاهب و على هذا فالمخالف استناداً إلى ما ذكر يرى صحة ما يأتي به من العمل و كونه مبرئاً. فلا قصور فيه على هذا إلا من جهة الولاية.

و المستفاد من تلك الأخبار أن اعتبار في الحكم بالاجتزاء و عدم الحاجة إلى القضاء بالعمل الصادر حال الخلاف على وجه يرى المخالف صحته و تفريغ الذمة به، و عدم قصور فيه في نفسه، فإنه المناسب لقوله (عليه السلام): «فإنه يؤجر عليه» و أما العمل الذي يعتقد بطلانه في ظرفه حتى من غير جهة الولاية و إن فرضناه مطابقاً لمذهبنا فهو خارج عن منصرف تلك الأخبار.

ونلاحظ عليه إن التفكير ما بين اعتقاده بالصحة أو بالبطلان لا يغير الواقع أساساً إذ المتيقن من الروايات أن تقع عبادته صحيحة رغم اعتقاده بالفساد، فمن امتنع رأي الإمامية قد طابق الحكم الواقعي واصلاً إلى المراد الجدي للشارع حقيقة، وهذا هو معيار الأدلة، بل نماذجُ الفقهية متکاثرة نظير من صلّى ضمن الوقت ظاناً أنه خارج الوقت فبأثر صحة عبادته بأنه داخل الوقت فقد حكم الفقهاء النبلاء ببرائة ذمته صح عبادته، إذن لا دخل للاعتقاد في الصحة والفساد فلا قضاء عليه وفقاً لإطلاق الروايات و للفوبي.

بل لا معنى لكي تلزم المخالف على معتقده - بوجوب القضاء- بدعوى أن الإلزام عنوان ثانوي، كلام، إذ المحور الرئيسي الذي يستهدفه الشارع هو تحقق الحكم الواقعي الأولى، وفعلاً قد حققه المخالف بل قد آمن بالولاية فأزيل القضاء بنحو الشرط المتأخر.

[1] جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ١٣، صفحه: ٩، ، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي

[2] . مصباح الفقيه ج 15 ص 398

[3] موسوعة الإمام الخوئي، ج 16، ص: 113

[4] مصباح الفقيه (الصلوة): 601 السطر 36.

